القصرُ و طرقه

ابوالفضل معتمدی نجاد[1]

الملخّص

القصر هو من الأبواب الهامّة الموجودة فی علم البلاغة و عبّر علماء البلاغة عنه بالحصر و الاختصاص فی بعض الکتب البلاغیة لذا قمنا بالبحث عن المعنی اللغوی و الاصطلاحی لهذه الألفاظ الثلاثة حتّی یتّضح الأمر و یفهم الخلاف إذا کان بینها. ینقسم القصر إلی حقیقی و إضافی و إلی قصر موصوف علی صفة و صفة علی موصوف و لکلّ شرحه الخاص. و للقصر أسالیب کثیرة تنقسم إلی قسمین؛ أسالیب غیر اصطلاحیة و أسالیب اصطلاحیة. أسلوب القصر کثیر الاستعمال فی القرآن الکریم بمختلف طرقه بحیث لا تکاد سورة تخلو منه. أهمّ الطرق الاصطلاحیة للقصر هو العطف و النفی و الاستثناء و إنّما و التقدیم و إن زاد بعض علماء البلاغة طرقا أخری.

الکلمات المفتاحیة:

القصر، الحصر، تخصیص، حقیقی، النفی، الاستثناء

---

* طالب المستوی الثالث بمدرسة الشهیدین الدینیة (ره)

۱. المقدمة

لا ریب أنّه نشأ الکثیر من الدراسات من أجل خدمة القرآن الکریم و بیان إعجازه و من أهمّ تلک الدراسات الدراسة البلاغیة. رَسَت قواعد البلاغة علی ید السکاکی و إن کان لم یمیّز علوم البلاغة الثلاثة. ثم جاء الخطیب القزوینی و وضع کتاب *الإیضاح* و بناه علی خمسة مباحث: مقدمة فی الفصاحة و البلاغة، علم المعانی، علم البیان، علم البدیع و خاتمة فی السرقات الشعریة. و منذ ذلک الحین أصبح العلماء یسیرون علی نهجه و یضمّنون کتبهم البلاغیة هذه المباحث. و ظلّت هذه الکتب تدرس إلی الآن إلّا أنّ الباحثین فی البلاغة لم یزیدوا شیئا ذا بال علی ما کتبه المتقدّمون و یمکن انحصار جهود العلماء فی عصرنا فی ثلاثة أشیاء: إفراد بعض العلوم بالتألیف، نقل فصل من الفصول من علم إلی علم آخر و الإکثار من الشواهد. فإذا کان هذا هو حظّ البلاغة من الدراسات الحدیثة فلا نعجب إذا قلنا أنّ حظّ مبحث القصر من الدراسات الحدیثة ضئیل جدا. فمعظم الدراسات التی ألّفت حول القصر غیر وافیة بالمقصود لأنّها إما تبسیط لقواعده أو اختصار للقواعد. فیمکن أن نشیر إلی کتاب *علوم البلاغة* ثم *جواهر البلاغة* ککتب جیدة تتحدّث عن القصر بشکل أشمل.

ففی أثناء الدراسة رأینا أن أسلوب القصر هو أسلوب شائع کثر فی القرآن الکریم استعماله. فبدأنا هنا بالبحث عن معنی القصر فی اللغة و الاصطلاح و تعرّضنا لتاریخ مصطلح القصر لتبیین أصالة هذا الموضوع. ثم جعلنا تقسیمات القصر من حیث الحقیقة و الإضافة و من حیث قصر موصوف علی صفة و قصر صفة علی موصوف فی الفصل الأوّل و أسالیبه الاصطلاحیة و غیر الاصطلاحیة فی الفصل الثانی و توضّحت النتائج فی الخاتمة.

و نرجو الله تعالی التوفیق و السداد لکی نستطیع إتمام الأمر کما یحبّ و یرضی.

٢. معنى القصر والحصر والاختصاص

٢-١. المعنى اللغوى

يرى بعض العلماء أنّ القصر و الحصر و الاختصاص ألفاظ تؤدّى معنى واحدا فيما يرى آخرون أنّ هناك فروقا بينها. فمن الضرورى معرفة المعنى اللغوى لكلّ لفظ من هذه الألفاظ و تطوّر ذلک اللفظ و الزيادات التى طرأت على معناه. كما أنّه من الضرورى النظر إلى أوجه الاختلاف والاتفاق فى المعنى الاصطلاحى وصلة المعنى اللغوى بالمعنى الاصطلاحى، لإيضاح صحة ما قيل عن الفرق بينهما أو عدمه.

٢-١-١. معنى القصر

جاء فى *جمهرة اللغة* أنّ كلّ شىء حبسته فى شىء فقد قصرته فيه (ابن‌دريد، ١٩٨٨ م، ج٢، ص ٧٤٣). و ذكر الجوهرى فى *الصحاح* ما ذكره ابن‌دريد و زاد معنى الاكتفاء و عدم المجاوزة إلى الغير (الجوهرى، ١٣٧٦ هـ ج٢، ص ٧٩٤). و جاء فى *معجم مقاييس اللغة* أنّ القاف و الصاد و الراء أصلان صحيحان، أحدهما يدلّ على ألّا يبلغ الشىء مداه و نهايته، و الآخر على الحبس، و الأصلان متقاربان (ابن‌فارس، ١٤٠٤ هـ ج٥، ص ٩٥). و كذلک ذكر ابن سيدة أيضا معنى الحبس و عدم المجاوزة (ابن‌سيدة، ١٤٢١ هـ ج٦، ص١٩٣).

٢-١-٢. معنى الحصر

فجاء فى *جمهرة اللغة* أنّ الحصر مصدر بمعنى الحبس و أصل الحصر الضيق (ابن دريد، ١٩٨٨ م، ج١، ص ٥١٤). و ذكر الجوهرى فى *الصحاح* نفس المعانى التى ذكرها ابن‌دريد و زاد عليها معنى البخل (الجوهرى، ١٣٧٦ هـ ج٢، ص٦٣١). و جاء فى *معجم مقاييس اللغة* أنّ الحاء و الصاد و الراء أصل واحد، و هو الجمع و الحبس و المنع (ابن‌فارس، ١٤٠٤ هـ ج٢، ص٧٢). و ذكر ابن‌سيدة معنى الحبس و الضيق و لم يذكر معنى البخل و إنّما زاد معنى الاستيعاب (ابن‌سيدة، ١٤٢١ هـ ج٣، ص١٤٤). و

ذکر الزمخشری فی *أساس البلاغة* (الزمخشری، ١٤١٩ هـ ج١، ص١٩٣) و ابن‌منظور فی *لسان العرب* (ابن‌منظور، ١٤١٤ هـ ج٤، ص١٩٣) جمیع المعانی السابقة من الضیق و الحبس و الامتناع و الاستیعاب نقلا عمن سبقوهم. و جاء فی *المحیط* ذکر المعانی السابقة (ابن‌عبّاد، ١٤١٤ هـ ص١٧٢).

٣-١-٢. معنی الاختصاص

فجاء فی *جمهرة اللغة*: «خصّه بالشیء إذا فضله به» (ابن‌درید، ١٩٨٨ م، ج١، ص ١٠٥). و ذکر الجوهری نفس هذه المعانی و زاد علیها أنّ الخاصة خلاف العامة (الجوهری، ١٣٧٦ هـ ج٣، ص١٠٣٧). و جاء فی *معجم مقاییس اللغة* أنّ الخاء و الصاد أصل مطّرد منقاس، و هو یدلّ علی الفرجة و الثلمة و من الباب خصصت فلانا بشیء خصوصیة، و هو القیاس لأنّه إذا أفرد واحد فقد أوقع فرجة بینه و بین غیره، و العموم بخلاف ذلک (ابن‌فارس، ١٤٠٤ هـ ج٢، ص ١٥٣). و زاد ابن‌سیدة المعنی وضوحا حین ذکر أنّ الاختصاص هو الانفراد دون الغیر (ابن‌سیدة، ١٤٢١ هـ ج٤، ص ٤٩٨). و کذلک ذکر ابن‌منظور معنی الانفراد (ابن‌منظور، ١٤١٤ هـ ج٧، ص٢٤). و لم یزد *المحیط* علی هذه المعانی شیئا (ابن‌عبّاد، ١٤١٤ هـ ص٢٣٥).

بعد الانتهاء من عرض هذه الألفاظ علی المعاجم، ظهر أنّه لا فرق بینها فی المعنی اللغوی. فالقصر کما مضی معناه الحبس و عدم التجاوز إلی الغیر و کذلک الحصر معناه الحبس.

فلا خلاف بین علماء اللغة و کذلک علماء المعانی، فی کون هذین اللفظین بمعنی واحد فی الجملة. و إنّما وقع الخلاف بین معنی القصر و الاختصاص و یبدو أنّه لافرق فی معناهما اللغوی أیضا، و ذلک یقول ابن‌سیدة فی معنی الاختصاص: «خصّه بالشیء أفرده به دون غیره» (ابن‌سیدة، ١٤٢١ هـ ج٤، ص ٤٩٨) فکلاهما إذا بمعنی واحد.

۲-۲. المعنی الاصطلاحی

إنّ الخلاف الذی وقع بین العلماء إنّما هو فی المعنی الاصطلاحی للحصر و الاختصاص، فمنهم من ساوی بینهما و إلی هذا الرأی ذهب أکثر أهل المعانی و منهم من فرق و هم القلّة. و من الذین فرقوا بینهما السبکی نقلا عن والده فی *عروس الأفراح* (السبکی، ۱٤۲۳ هـ ج۱، ص ۳۸۵) و ملخّص رأیه أنّ التخصیص هو قصد المتکلم إفادة السامع خصوص شیء من غیر تعرّض لغیره بنفی أو إثبات. أمّا الحصر فقائم علی النفی و الإثبات. و ممن ذهب مذهب السبکی، السیوطی فذکر فی *الإتقان* (السیوطی، ۱۳۹٤ هـ ج۳، ص ۱۷۵) أنّ ابن‌الحاجب و أباحیان و صاحب الفلک الدائر قد رفضوا کون التقدیم یفید الاختصاص و إنّ الذی أوقعهم فی ذلک، ظنّهم أنّ الحصر هو الاختصاص. فیفهم من عبارة السیوطی أنّه یفرق بین الحصر و الاختصاص. و حتّی الذین ساووا بینهما، فرقوا بینهما فی التعدیة. فقولنا: «تخصیص شیء بشیء» یکون المقصور علیه هو الشیء الأوّل و الشیء الثانی هو المقصور. أمّا قولنا: «قصرت کذا علی کذا» فیکون المقصور هو الشیء الأول و المقصور علیه هو الشیء الثانی.

یظهر أنّ المعنی الاصطلاحی للمصطلحات الثلاثة معنی واحد، و أنّ للمعنی اللغوی علاقة وثیقة الصلة بالمعنی الاصطلاحی. فالقُصر أو الحصر فی اللغة هو الحبس و المنع و قصرت الشیء علی کذا، إذا لم یتجاوز به غیره. فقولنا: «قصرت الشیء علی کذا» تضمّن معنی الإثبات و قولنا: «إذا لم تجاوز به غیره» تضمّن معنی النفی. و کذلک الحال فی الاختصاص، فالاختصاص فی اللغة هو الانفراد بالشیء دون الغیر. فقولنا: «الانفراد بالشیء» تضمّن معنی الإثبات و قولنا: «دون الغیر» تضمّن معنی النفی. و هذا هو حاصل معنی القصر عند البلاغیین، فالقصر قائم علی معنی النفی و الإثبات، فإذا کان ذلک، فیکون القصر و الحصر و الاختصاص بمعنی اصطلاحی واحد و لافرق بینها. و علی هذا یکون معنی القصر أو الاختصاص کما جاء فی *مفتاح العلوم*:

«وحاصل معنی القصر راجع إلی تخصیص الموصوف عند السامع بوصف ثان ...

أو بوصف مكان آخر ... أو إلى تخصيص الوصف بموصوف» (السكاكى، ۱۴۰۷ هـ ص ۴۰۰).

و عرّف البيانيون القصر بأنّه تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص (التفتازانى، ١٤١٨ هـ ص ١١٥). و عرّفه السيوطى بقوله:

«أمّا الحصر و يقال له القصر فهو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص. و يقال أيضا إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه» (السيوطى، ۱۳۹۴ هـ ج۳، ص۱۶۶).

و لقد قيّد علماء المعانى معنى القصر بقولهم: «بطريق مخصوص» احترازا من التعميم فى تعريف القصر الذى ذهب إليه بعض المعاصرين (العمارى، ١٩٤٦ م) و عرّفوه بأنّه دلالة جملة واحدة على اختصاص أمر بآخر سواء أكان منشأ تلك الدلالة الوضع أم العقل أم الذوق، فيشمل نحو: «يختصّ برحمته من يشاء» (آل‌عمران، ٧٤) و نحو قول المتنبى (الواحدى، [بى تا]، ص ١٧٣):

لا يسلم الشرفُ الرفيعُ من الأذى حتى يراق على جوانبه الدمُ

و هكذا كلّ أسلوب ينحدر منه الذهن إلى معنى القصر و إن لم توجد أداة من أدواته المعروفة.

و يظهر أنّ فى هذا التعريف توسّعا و تعميما و لعلّ إخراج العلماء لمثل هذه الألفاظ و وضعهم لهذا القيد لأنّه إن كان كذلك لايترتّب عليها أحكام و لطائف.

۳. تاريخ مصطلح القصر استخداما و تقعيدا

إنّه لمن الصعب أن نضع تاريخا لمصطلح ما على وجه الجزم و التأكيد ولكنّ هذا لا يمنع من إظهار تاريخه على وجه التقريب. يبدو أنّ فكرة القصر ظهرت أوّل ما ظهرت بمعناها فى القرن الثانى الهجرى عند سيبويه. و صحيح أنّه لم يذكر مصطلح القصر كما

هو عند البلاغيين ولكنّه أعطانا معناه واضحا و تناوله فی أداتين من أدواته (العطف بلا و النفی و الاستثناء) إذ يقول:

«ومنه مررت برجل راكع لا ساجد، لإخراج الشک أو لتأكيد العلم فيهما» (سيبويه، ۱۴۰۸ هـ ج۱، ص ۴۳۰).

فقوله: «لإخراج الشک» هو ما أطلق عليه علماء البلاغة قصر التعيين، و أمّا قوله: «لتأكيد العلم فيهما» هو ما اصطلح البلاغيون على تسميته بقصر القلب أو قصر التعيين، لأنّ قصد التوكيد يصلح أيضا مع قصر التعيين. أمّا حديثه عن القصر عن طريق النفی و الاستثناء فذكر فی باب «ما يكون استثناءا بإلّا» (سيبويه، ١٤٠٨ هـ ج٢، ص ٣١٠) و الوجه الذی ذكره، هو ما أطلق عليه النحويون الاستثناء المفرّغ و هذا الأسلوب يفيد القصر عند جميع علماء البلاغة.

ثم جاء الفرّاء و ذكر أيضا القصر بمعناه فتحدث عن «إنّما» و ذكر فيها معنى النفی و الإثبات و نقل رأيَه هذا ابنُ فارس فی كتابه *الصاحبی* فی باب «إنّما» (الرازی، ١٤١٨ هـ ص٩٣).

و يبدو أنّ القصر لم يظهر كمصطلح علمی يدلّ على تخصيص شیء بشیء بطريق مخصوص إلّا فی القرن الخامس الهجری، فنجده عند الجرجانی فی كتابه *دلائل الإعجاز*، فقد تحدّث عن «إنّما» و مواقعها و طريق التقديم و النفی و الاستثناء و التعريف و تكلّم عن العطف بـ«لا» و ما قبلها و ما بعدها (الجرجانی، ١٤١٣ هـ ج١، ص ٣٣٧). كذلک نجد عند الزمخشری فی كتابه *الكشاف* إذ تطرّق إلى إفادة التقديم للاختصاص (الزمخشری، ١٤٠٧ هـ ج١، ص ١٩٩) و كذلک النفی و الاستثناء (نفس المصدر، ص ٢٣٦) و إنّما و ضمير الفصل و التعريف. ثم أتى السكاكی فذكره مشروحا مفصّلا فی كتابه *مفتاح العلوم* (السكاكی، ١٤٠٧ هـ ج١، ص ٢٨٨) و عنه نقل الخطيب القزوينی و من جاء بعده.

٤. الفصل الأول - تقسيمات القصر

١-٤. حقيقى وإضافى

ينقسم القصر باعتبار الحقيقة و الواقع إلى قسمين:

- قصر حقيقى
- قصر غير حقيقى وهو الإضافى

يرى السبكى أنّ المراد بالحقيقى هو المعنى المقابل للمجاز و غير الحقيقى عنده هو المجازى (السبكى، ١٤٢٣ هـ ج١، ص٣٩٣). و إلى مثل هذا ذهب العلاّمة السيد فى حواشى *المطوّل* (الدسوقى، ١٤٢٨ هـ ج٢، ص٢١٣). و علّق الدسوقى معترضا على قول العلاّمة السيد بقوله: «وفيه نظر لأنّ كلّا من المعنيين حقيقى للقصر و ليس الغرض من سوق الكلام إفادة أنّ بعض المعنيين معنى حقيقى للفظ القصر و البعض الآخر معنى مجازى له كما فهمه العلاّمة السيد فلا يصحّ ما ذكره». ثمّ يوضّح الدسوقى أنّ الحقيقى عنده ما لوحظ فيه الحقيقة و نفس الأمر بدون ملاحظة حال المخاطب و الإضافى ما لوحظ فيه الحقيقة و نفس الأمر مع ملاحظة حال المخاطب و عليه صرّح علماء البلاغة بأنّ قصر القلب و قصر التعيين أقسام للقصر الغير الحقيقى لأنّه هو الذى يعتبر فيه حال المخاطب (نفس المصدر، ص٢١٣).

و كذلك ردّ ابن‌يعقوب على قول السبكى و من ذهب مذهبه و ذكر أنّ الذى أوجب تسمية أحدهما بالحقيقى و الآخر بالإضافى هو كمال الحقيقة فى أحدهما دون الآخر و لتحقق نفى المشاركة فيه مطلقا عن كل ما عدا المقصور عليه. أمّا القصر الإضافى فهو تخصيص شىء بشىء و نفيه عن بعض ما عدا المقصور عليه أى بالنسبة إلى شىء معين مخصوص، فلصحة وجود مشاركة أخرى فيه امتنع عن تسميته بالحقيقى و إن كان فيه تخصيص مضادّ للمشاركة إلّا أنّه تخصيص بالإضافة إلى معين.

و يفترض ابن‌يعقوب سؤالا و يجيب عليه؛ فافترض أن يقول قائل:

«**بما أنّ الاختصاص ضدّ المشاركة، فكيف تكون الحقيقة فى الأوّل أكمل؟ مع**

أنّ المعروف هو أنّ الحقيقة لا تفاوت فيها»

و أجاب على ذلک:

«الكمال بعروض نفی كل مشارک. أمّا فی القصر الإضافی فكان نفی البعض» (ابن‌يعقوب، ۱۴۲۴ هـ ج۱، ص ۴۰۸).

و قد اعترض بعضهم على تقسيم القصر إلى حقيقی و إضافی و بحجة أنّ القصر هو التخصيص و هو من الأمور الإضافية لكونه نسبة بين المقصور و المقصور عليه، بمعنى أنّ القصر الحقيقی كان بالإضافة إلى كلّ ما عداه و أنّ القصر الإضافی كان بالإضافة إلى بعض ما عداه، فكلّ منهما إضافی إذ لا يتحقّق فی أحدهما ثبوت التخصيص إلّا بالنسبة إلى سلب الغير، فكيف يسمّى أحدهما إضافيا دون الآخر؟

و يجيب السعد فی مختصره على هذا الاعتراض بأنّ تقسيم القصر إلى حقيقی و إضافی لا ينافی كون التخصيص مطلقا من قبيل الإضافات (التفتازانی، ١٤١٨ هـ ص١١٥). و أجاب الدسوقی على هذا الاعتراض أيضا فی حاشيته بأنّه:

«ليس المراد بالحقيقی ما ليس إضافيا مطلقا بل ما كان بالإضافة إلى جميع المقصور عليه، كما أنّ المراد بالإضافی ما كان بالإضافة إلى بعض ما عدا المقصور عليه و حينئذ فكلّ منها قسم من مطلق إضافی».

ثمّ يضع الدسوقی فرقا بين الحقيقی و الإضافی و ذلک بحسب اعتبار المعتبر، فإن اعتبر التخصيص بالنسبة إلى جميع الصفات الباقية فهو حقيقی سواء وجد الجميع أم لم يوجد شیء منه، و إن اعتبر التخصيص بالنسبة إلى بعضها فهو إضافی و إن لم يكن موجودا إلّا ذلک البعض (الدسوقی، ١٤٢٨ هـ ج٢، ص٢١٤).

١-١-٤. تقسيم القصر الحقيقی

سبق أن قلنا أنّ القصر باعتبار الحقيقة و الواقع قسمان: قصر حقيقی و قصر غير حقيقی و هو الإضافی. و القسم الأوّل منهما و هو الحقيقی ينقسم إلى قسمين:

- حقیقی تحقیقی
- حقیقی ادعائی

فالحقیقی التحقیقی هو تخصیص شیء بشیء بحسب الحقیقة و نفس الأمر بأن لا یتجاوز إلی غیره أصلا أی نفیه عن کل ما عداه (التفتازانی، ١٤١٨ هـ ص١١٥). و سمّی قصرا حقیقیا لأنّ النفی وقع علی جمیع ما عدا المذکور، و تحقیقیا لأنّ الواقع یشهد بذلک، نحو: «إیاک نعبد» (الفاتحة، ٥).

و قصر الموصوف علی الصفة من الحقیقی التحقیقی متعذر لا یکاد یوجد و ذلک لتعذّر الإحاطة بصفات الشیء (الخطیب القزوینی، ٢٠١٠ م، ص٩٩). أمّا قصر الصفة علی الموصوف قصرا حقیقیا فکثیر کقولنا: «لا إله إلّا الله» أثبتنا الألوهیّة لله وحده و نفیناها عن کل ما عداه، فلا أحد یتّصف بالألوهیّة اتّصافا حقیقیا غیر الله عزّ وجلّ.

و أمّا الحقیقی الادعائی فهو إثبات شیء لشیء و جعل الغیر فی حکم العدم مبالغة و ادعاءا (المدرّس الأفغانی، ١٣٦٢ ش، ج٤، ص٣٣٩)، فقولنا: «ما البطل فی البلد إلّا خالد» قصرنا البطولة علی خالد و أنزلنا کل من عداه منزلة العدم ولکنّ الواقع مخالف لذلک، إذ أنّ فی البلد أبطالا کثیرین غیره و هذا المثال من قبیل قصر الصفة علی الموصوف.

أمّا قصر الموصوف علی الصفة من الحقیقی الادعائی فمثاله: «ما حسن إلّا کریم»، نرید أنّ حسنا لا یتصف بغیر الکرم من الصفات، مبالغة فی کمال کرمه فکأنّ غیر صفة الکرم فی حسن بالنسبة إلی کرمه معدومة. و سمّی قصرا حقیقیا لأنّ النفی وقع علی جمیع ما عدا المذکور و ادعائیا لأنّ الواقع مخالف لذلک.

٢-١-٤. تقسیم القصر الإضافی

القصر الإضافی تخصیص شیء بشیء بحسب الإضافة إلی شیء آخر بأن لا یتجاوز إلی ذلک الشیء و إن أمکن أن یتجاوز إلی شیء آخر (التفتازانی، ١٤١٨ هـ ص١١٥)

نحو: «ما شاعر إلّا بكر» أثبتنا الشاعرية لبكر و نفيناها عن زيد مثلا، و لم نقصد نفيها عن جميع الأفراد. إنّما كان النفى بالنسبة إلى شخص معين مخصوص.

۱-۲-۱-٤. أقسام القصر الإضافى

ينقسم القصر الإضافى باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام:

- إفراد
- قلب
- تعيين

و انفرد القصر الإضافى بهذا التقسيم لأنّ القصر الإضافى يلاحظ فيه الحقيقة و نفس الأمر مع ملاحظة حال المخاطب و ليس كذلك القصر الحقيقى إذ أنّه يلاحظ فيه الحقيقة و نفس الأمر دون ملاحظة حال المخاطب.

۱-۱-۲-۱-٤. قصرالإفراد

هو التخصيص بالشيء دون شيء لمن يعتقد شركة صفتين فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفة، و شركة موصوفين فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف (نفس المصدر، ص۱۱۷).

فمثلا إذا اعتقد المخاطب اشتراک الموصوف فى صفتين فنردّ على اعتقاده هذا بإفراد الموصوف بصفة واحدة كقولنا: «ما خالد إلّا شاعر» قصرنا خالدا على الشاعرية ردّا على من اعتقد أنّه كاتب و شاعر. هذا فى قصر الموصوف على الصفة. و إذا اعتقد شخص أنّ سعدا و بكرا و خالدا اشتركوا فى صفة الكرم مثلا، فنردّ على اعتقاده هذا بقصر صفة الكرم على سعد دون غيره فنقول: «ما كريم إلّا سعد» و هذا من قبيل قصر الصفة على الموصوف. و سمّى بقصر الإفراد لقطع المشاركة، فأفردنا موصوفا بصفة أو صفة بموصوف.

و اشترط الخطیب القزوینی فی قصر الموصوف علی الصفة إفرادا، عدم تنافی الصفات إثباتا و نفیا، فالمنفی فی قولنا: «ما زید إلّا شاعر» هو صفة الکتابة لا کونه غیر شاعر. و شرط هذا الشرط فی قصر الإفراد لیتصوّر اعتقاد المخاطب اجتماعهما فی الموصوف (الخطیب القزوینی، ۲۰۱۰ م، ص ۱۰۰). و الشرط عام لقصر الموصوف علی الصفة و الصفة علی الموصوف، و إنّما خصّ الأوّل بالذکر لجریانه فی جمیع صوره بمعنی أنّ الموصوفات لا تکون إلّا متنافیة بخلاف قصر الصفة علی الموصوف فإنّه إنّما یصحّ حیث یمکن اتصاف اثنین وأکثر بصفة واحدة.

۲-۱-۲-۱-٤. قصر القلب

هو التخصیص بشیء مکان شیء إذا اعتقد المخاطب عکس الحکم الذی أثبته المتکلم (التفتازانی، ١٤١٨ هـ، ص١١٧). ففی قصر الصفة علی الموصوف إذا اعتقد المخاطب أنّ القارئ بکر لا محمود فتقول نفیا لذلک الاعتقاد: «ما القارئ إلّا محمود». و فی قصر الموصوف علی صفة إذا اعتقد المخاطب أنّ خالدا شاعر لا کاتب فتقول نفیا لذلک الاعتقاد: «ما خالد إلّا شاعر». و إنّما سمّی قصر قلب لأنّ فیه قلبا و تبدیلا لحکم المخاطب کلّه بغیره، بخلاف قصر الإفراد فإنّه وإن کان فیه قلب و تبدیل لکن لیس لکلّ حکم المخاطب بل فیه إثبات البعض و نفی البعض.

۳-۱-۲-۱-٤. قصر التعیین

إذا تساوی الأمران عند المخاطب بمعنی أنّه غیر حاکم علی أحدهما بعینه و لا بإحدی الصفتین بعینها، فیسمّی قصر تعیین، لتعیینه ما هو غیر معیّن عند المخاطب (نفس المصدر، ص١١٨). فنخاطب بقولنا: «ما زید إلّا قائم» من یعتقد أنّ زیدا إمّا قاعد و إمّا قائم من غیر علم بالتعیین، و بقولنا: «ما شاعر إلّا زید» من یعتقد الشاعر زید أو عمرو من غیر أن یعلمه علی التعیین. و لا یشترط فی قصر التعیین تردّد المخاطب بین شیئین فقط، بل لو تردّد بین عدّة أشیاء و عُیّن بعضها سمّی قصر تعیین.

و لقد اختلف البلاغيون فی قصر التعيين، هل هو قسيم للإفراد و القلب أو يندرج تحت الإفراد؟ فنرى السكاكی يدرجه تحت الإفراد و بذلک يكون القصر الإضافی عنده نوعين فقط؛ قصر إفراد و قصر قلب. أمّا الخطيب القزوينی فجعل التعيين قسيما لكلّ من الإفراد و القلب (الدسوقی، ١٤٢٨ هـ ج٢، ص٢٣٥).

و هكذا نرى أنّ الفرق بين قصر الإفراد و التعيين دقيق جدا، فالإفراد هو إزالة الشركة الحقيقية أو الاعتقادية و التعيين هو إزالة الشركة الاحتمالية.

٢-٤. قصر موصوف على صفة و قصر صفة على موصوف

المراد بالصفة فی باب القصر هی الصفة المعنوية لا النعت النحوی أی المعنی القائم بالغير سواء دلّ عليه بلفظ النعت النحوی كقائم أو غيره كالفعل نحو: «ما زيد إلّا يقوم»، أو كلّ ما يمكن أن يؤدّی معنی الصفة كالحال نحو: «ما جاء محمد إلّا ضاحكا».

كما يقع القصر بين اسم الإشارة و المشار إليه نحو: «ما هذا إلّا مجتهد» و المعلوم أنّ الصفة فی باب النعت تكون فی المشتق ولكنّها فی باب القصر قد تأتی اسما جامدا نحو: «هل الجود إلّا الجود بالنفس» و «ما الورد إلّا خدّه»، فاعتبر أحد الإسمين صفة و الآخر موصوفا و قد تكون متعلق ظرف أو جار ومجرور.

فالصفة المعنوية أمر لوحظ قيامه بغيره والموصوف كل شیء لوحظ قيام غيره به، و الشیء الواحد قد يكون صفة لغيره و قد يكون موصوفا بغيره، فيكون صفة من جهة و موصوفا من جهة أخرى و الضابط هو الجهة الملاحظة فی الأسلوب، فإن لوحظ جهة قيام غيره به جعلته موصوفا و إن لوحظ جهة قيامه بغيره جعلته صفة.

أما الطريقة التّعرّف على نوع القصر فيمكن أن نقول أنّ القصر فی المبتدأ و الخبر إذا كان المبتدأ مشتقا فيكون من قصر الصفة على الموصوف نحو: «إنّما الشجاع علی»، قصرتَ الشجاعة و هی صفة، علی علی. و إذا كان المبتدأ جامدا فهو من قصر الموصوف على الصفة نحو: «إنّما حافظ شاعر». و إذا كان المبتدأ و الخبر مشتقين

فالأولی أن تعتبر الصفة فی جانب الخبر فیکون الأسلوب من قصر الموصوف علی الصفة نحو: «إنّما الفائز المجدّ» قصرتَ الفائز علی المجدّ. أمّا إذا کانا جامدین مثل: «إنّما الغنی غنی النفس» فقد ذهب البلاغیون إلی التأویل فی جانب المقصور علیه نحو: «ما زید إلّا أخوک» فهذه من باب قصر الموصوف علی الصفة تأویلا إذ المعنی أنّه مقصور علی الاتصاف بکونه أخا (نفس المصدر، ص۲۲۰).

ملخّص القول أنّ الخبر إذا وقع مقصورا علیه و کان مشتقا أو جامدا أو جارا و مجرورا فهو من قصر الموصوف علی الصفة و إذا وقع المبتدأ مقصورا علیه یکون من قصر الصفة علی الموصوف کقوله تعالی: «وإن تولّوا فإنّما علیک البلاغ» (آل‌عمران: ۲۰) و «و ما علی الرسول إلّا البلاغ» (النور: ٥٤).

أمّا القصر فی الفاعل أی وقوع الفاعل مقصورا علیه فیکون من قصر الصفة علی الموصوف نحو: «ما جاء إلّا خالد» و «إنّما یخشی الله من عباده العلماء» (فاطر: ۲۸) و قصر الفاعل علی المفعول فی نحو: «إنّما أخشی حقد الأعداء» و یکون قصر الفاعل علی المفعول من قصر الصفة علی الموصوف.

و مما ینبغی توضیحه أنّه کثیرا ما یقع الجار و المجرور موقع المقصور علیه فإن کان متعلقا بفعل هو المقصور فالمقصور علیه هو المجرور کقول الشاعر (المرزوقی، ١٤٢٤ هـ ص٦٣١):

إلی اللّه أشکو لا إلی الناس أنّنی أری الأرض تبقی والأخلّاء تذهب

و یکون القصر هنا من قبیل قصر الصفة علی الموصوف و إن کان الجار والمجرور متعلقا بصفة و فی هذه الحالة یکون المقصور اسما فالمقصور علیه هو متعلق الجار و المجرور کما فی: «إلی الله المشتکی»، فـ«المشتکی» مقصور و «إلی الله» متعلق بحاصل مثلا، فهذا هو المقصور علیه و یکون من قبیل قصر الموصوف علی الصفة.

بعد أن أوضحنا المقصود بالصفة فی باب القصر و عالجنا طریق معرفة نـوع القصـر من حیث هو صفة علی موصوف أو موصوف علی صفة، سنشرع فی بیانـه فـی أقسـام القصر الحقیقی و الإضافی. ینقسم القصر الحقیقی و الإضافی إلی نوعین:

- قصر موصوف علی صفة
- قصر صفة علی موصوف

۱-۲-٤. قصر الموصوف علی الصفة من الحقیقی

هو أن لا یتجاوز الموصوف تلک الصفة الأخری لکن یجوز أن تکـون تلـک الصـفة لموصوف آخر. و قصر الموصوف علی الصفة من الحقیقی متعذر لا یکاد یوجد، لتعـذر الإحاطة بصفات الشیء عادة حتی یمکن إثبات شیء منهـا و نفـی ماعـداها بالکلیـة. و العاقل لایحـیط بصـفات نفسـه فکیـف یحـیط بصـفات غیـره (التفتـازانی، ۱٤۱۸ هــ ص۱۱۵). و لذا نجد البلاغیین یعبّرون عنه بأنّـه نـوع لا یکـاد یوجـد إلّـا علـی سـبیل المبالغة و الادّعاء و خاصة فی مقام المدح و الفخر و نحوهمـا کقـول الشـاعر (المبـرّد، ۱٤۱۷ هـ ج۱، ص۲٤٦):

هل الجود إلّا أن تجود بأنفس ... علی کل ماض الشفرتین قضیب

۲-۲-٤. قصر الصفة علی الموصوف من الحقیقی

هو أن لاتتجاوز الصفة موصوفها إلی موصـوف آخـر مطلقـا و إن کـان الموصـوف یتجاوزها إلی صفات أخری کقولنا: «لا إله إلّا الله» فالألوهیّة مقصورة علی لفـظ الجلالـة لا تتعدّاه إلی غیره و إن کان الله تعالی یتّصف بالصفات الإلهیّة الجلیلة التی لا تعـدّ و لا تحصی. و من قصر الصفة علی الموصوف قصرا حقیقیا فیـه مبالغـة نحـو قولـه تعـالی: «إنّما یخشی اللهَ من عباده العلماءُ» (فاطر: ۲۸)، قصر الله تعالی خشیته علی العلمـاء دون غیرهم لعدم الاعتداد بخشیته ذلک الغیر.

۳-۲-٤. قصر الموصوف على الصفة من القصر الإضافی

و هو أن لا يتجاوز الموصوف تلک الصفة إلى صفة أخرى معيّنة و إن أمكن أن يتجاوزها إلى صفات أخرى (التفتازانی، ١٤١٨ هـ ص١١٦) نحو قوله تعالى: «و ما محمّد إلّا رسول خلت من قبله الرسل أ فإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم و من ينقلب على عقبيه فلن يضرّ الله شيئا» (آل‌عمران: ١٤٤)، قصر الله تعالى رسوله الكريم ﷺ على صفة الرسالة لايتعدّاها إلى الخلود و الحياة الدائمة و إن كان يتّصف بصفات أخرى كالصحة و الوقار و المحبة.

٤-۲-٤. قصر الصفة على الموصوف من القصر الإضافی

هو أن يحكم بأنّ هذه الصفة لا تتجاوز هذا الموصوف إلى موصوف آخر معيّن متّحد أو متعدد، و إن كانت هی تتجاوز إلى غير ذلک المعيّن كأن يعتقد المخاطب أنّ الشعر وصف لخالد فقط أو أنّه له و لزيد فتقول: «ما شاعر إلّا زيد» فقصر الشعر على زيد بحيث لا يتعدّاه إلى خالد فقط و إن كان يتعدّى إلى غير خالد. و معلوم أنّ هذا أيضا لا يقتضی كون الموصوف مقصورا على صفة الشعر بل يجوز أن يتعدّاه إلى الكتابة و غيرها.

٥. الفصل الثانی - طرق القصر

١-٥. أساليب غير اصطلاحية تفيد معنى القصر

هناک كثير من الأساليب التی تؤدّی معنى القصر ولكنّها لاتدخل فی بابه. فوضع علماء المعانی حدّا و تعريفا للقصر منعا للفوضی فی مسائل العلوم. فعرّفوا القصر بأنّه: «تخصيص شیء بشیء بطريق مخصوص» فقولهم بطريق مخصوص أخرج مثل هذه الأساليب من باب القصر. و لامانع من ذكر بعض تلک الأساليب فمنها:

محمّد شاعر وحده.

أعبد الله دون غيره.

قصرت حبّی علی الله و رسوله و ولیّه.

٢-٥. طرق القصر الاصطلاحية

للقصر طرق عديدة أوصلها بعضهم إلى أربعة عشر طريقا كما فی *الإتقان* (السيوطی، ١٣٩٤ هـ ج٣، ص٦٨). لكنّ المتّفق عليه عند جمهور البلاغيين أربعة طرق و هی: العطف، النفی والاستثناء، إنّما و التقديم.

و زاد عليها بعضهم: توسط ضمير الفصل و تعريف المسند و المسند إليه.

و علی هذا تكون طرق القصر الاصطلاحية ستة. و ما يأتی خلاف ذلک يعدّ من الطرق غير الاصطلاحية.

١-٢-٥. العطف

و يفيد القصر بالأحرف: «لا» و «بل» و «لكن». و ينصّ فيه علی المثبت و المنفی بخلاف الطرق الأخرى. فإنّ النصّ فيها علی المثبت، أمّا النفی فيُفهم ضمنيا و يكون القصر بالعطف بحرف يقتضی ثبوت ضد حكم ما قبله لما بعده. أمّا إثبات فيكون الثابت لما بعده نفيا كقولنا: «زيد كاتب لا شاعر» فأثبتنا له الكاتبيّة و هی الصفة التی قبل «لا» و نفينا عنه الشاعريّة. و أمّا نفی، فيكون الثابت بالحرف لما بعده إثباتا كقولنا: «ما زيد كاتبا بل شاعر» فقد نفينا عنه الكتابة أوّلا ثم أثبتنا له الشاعرية.

القصر عن طريق العطف بـ «لا، بل، لكن» لايتحقّق إلّا بتوفّر شروط فی كل أداة من هذه الأدوات. و فيما يلی سنحاول بيان شرط كل أداة:

١-١-٢-٥. «لا»

و تأتی لنفی الحكم الثابت لما قبلها عمّا بعدها. فلذلک لايعطف بها إلّا بعد الإثبات و ذلک مثل: «جاءنی بكر لا زيد». و لخّص ابن‌هشام فی *مغنی اللبيب* شروط العطف بـ«لا» كما يلی:

الأوّل: أن يتقدّمها إثبات أو أمر و قال سيبويه أو نداء.

الثانی: أن لا تقترن بعاطف، فإذا قيل: «جاءنی خالد لا بل زيد» فالعاطف «بل» و «لا» ردّ لما قبلها و ليست عاطفة.

الثالث: أن يتعاند متعاطفاه (ابن‌هشام، ۱۹۸۵ م، ص ۳۱۸).

۲-۱-۲-۵. «بل»

«بل» العاطفة التی تحقّق معنی القصر لابدّ أن يتقدّمها نفی، فتكون لتقرير ما قبلها على حالته و جعل ضدّه لما بعدها نحو: «ما قام زيد بل عمرو». أمّا إن تقدّمها أمر أو إيجاب نحو «أكرم زيدا بل بكرا» و «ذهب زيد بل عمرو» فهی تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشیء و إثبات الحكم لما بعدها. كما أنّه لا بدّ أن تكون عاطفة لمفرد على مفرد (نفس المصدر، ص۱۵۲).

۳-۱-۲-۵. «لكن»

«لكن» المخففة على ضربين:

مخفّفة عن الثقيلة و هی حرف ابتداء لا يعمل بل تفيد الاستدراك لا العطف، لاقترانها بالواو.

«لكن» العاطفة و قد اختلف فی كونها عاطفة فرأى ابن مالک فی *شرح الكافية* أنّه إن دخلت عليها الواو عَرِيَت عن العطف لأنّ بقاء «لكن» بعد الواو عاطفة ممتنع لامتناع دخول عاطف على عاطف (ابن‌مالک، [بی تا]، ج۳، ص۱۲۳۰).

۲-۲-۵. النفی و الاستثناء

اختلف علماء البلاغة فی طريق القصر «النفی و الاستثناء» هل يأتی من التام الموجب أم من التام غير الموجب أم من الاستثناء المفرّغ؟ فأجمعوا على أنّه يأتی من الاستثناء المفرّغ، أمّا التام الموجب فقد ذهب الأكثر إلى أنّه لايفيد القصر، لأنّ الغرض

منه الإثبات و الاستثناء قيد، فكأنّنا قلنا: «جاء القوم المغايرون لزيد»، فلو عددنا هذا من طرق القصر لكان من طرقه أيضا الصفة كما فی قولنا: «جاء الناس الصالحون» (ابن يعقوب، ١٤٢٤ هـ ج١، ص٤٢٨). و يظهر أنّ بعض علماء البلاغة عدّوا الاستثناء الموجب من طرق القصر، منهم السبكی حيث قال: «والاستثناء قصر سواء كان مع النفی أم الإيجاب» (السبكی، ١٤٢٣ هـ ج١، ص٤٠١). فيفهم أنّه ليس هناک إجماع.

أمّا القصر عن طريق الاستثناء التام غير الموجب فذهب ابن يعقوب (ابن يعقوب، ١٤٢٤ هـ ج١، ص٤٢٨) و أيّده الدسوقی (الدسوقی، ١٤٢٨ هـ ج٢، ص٢٤٦) إلى أنّ القصر يأتی من النفی و الاستثناء سواء ذكر المستثنى منه أم لا.

و لقد اتّفق علماء البلاغة على إفادة الاستثناء المفرّغ للقصر لأنّ الاستثناء المفرّغ يتوجّه النفی فيه إلى مقدّر و هو مستثنى منه.

٣-٢-٥. إنّما

و هی مركبة من «إنّ» التی هی لتأكيد النسبة و «ما» الكافة. و لقد ذهب بعض العلماء إلى إنكار إفادة «إنّما» القصر، فردّ عليهم الجمهور بأنّها تفيد القصر:

لتضمّنها معنى «ما» و «إلّا». و ممّا ينبغی الإشارة إليه أنّ تضمّنها معنى «ما» و «إلّا» لا يعنی أنّها نفس «ما» و «إلّا»، فليس كل كلام تصلح فيه «ما» و «إلّا»، تصلح فيه «إنّما» و العكس كذلک.

و لقول النحاة المحتجّ بقولهم أنّ إنّما تأتی إثباتا لما يذكر بعدها و نفيا لما سواه.

و لصحّة انفصال الضمير معها كقولنا: «إنّما يضرب أنا» كما نقول: «ما يضرب إلّا أنا»

و كقول الفرزدق (ابن غالب، ١٤٠٧ هـ ص ٤٨٨):

أنا الضامن الراعی عليهم وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلی

و كقول عمرو بن معديكرب (سيبويه، ١٤٠٨ هـ ج٢، ص ٣٥٣):

قد علمت سلمى وجاراتها ما قطّر الفارس إلّا أنا

و القصر بـ«أنّما» مثل القصر بـ«إنّما» فكلاهما متضمّن لمعنى «ما» و«إلّا».

٤-٢-٥. التقديم

و هو قسمان:

أ. التقديم بين جزئى الجملة:

- تقديم المسند إليه:

تقديم المبتدأ على الخبر الفعلى

تقديم المبتدأ على الخبر المشتق

- تقديم المسند

ب. التقديم فى المتعلقات:

تقديم المتعلقات على العامل

تقديم بعض المتعلقات على بعض

١-٤-٢-٥. التقديم بين جزئى الجملة

١-١-٤-٢-٥. تقديم المسند إليه

١-١-١-٤-٢-٥. تقديم المبتدأ على الخبر الفعلى

من دراسة تقديم المبتدأ على الخبر الفعلى يتّضح أنّه لايلزم إفادته الاختصاص، فهو تارة يفيده و تارة يفيد التقوّى، و قد اختلف علماء البلاغة فى صور إفادته الاختصاص. فاشترط الجرجانى أن يتقدّم المسند إليه حرف نفى سواء كان المسند إليه نكرة أم معرفة، ظاهرا أم مضمرا. فإن لم يتقدّمه حرف نفى أصلا أو كان متأخّرا، فتارة يفيد التقديم الاختصاص و أخرى يفيد التقوّى من غير تفريق بين النكرة و المعرفة، ظاهرة أو مضمرة (السبكى، ١٤٢٣ هـ ج١، ص٢٣٥). أمّا السكاكى فيقول بأنّه إن كان المسند إليه نكرة فهو للتخصيص و إن كان معرفة فلا يكون إلّا للتقوّى، أمّا إذا كان معرفة مضمرة فيحتمل الأمرين التقوّى و التخصيص (نفس المصدر، ص٢٣٩). و لم يشترط

السكاكى ما اشترطه الجرجانى من تقديم حرف النفى و إنّما اشترط فى إفادة التقديم الاختصاص أمور عدة منها:

جواز تأخير المسندإليه على أن يكون فاعلا فى المعنى فقط كقول القائل: «أنا درست»، فيجوز أن تقدّر أنّ أصله «درست أنا» على أن يكون ضمير «أنا» تأكيدا للفاعل فى «درست».

تقدير كونه مؤخّرا فى الأصل و قدّم لإفادة التخصيص.

و من هذا يتّضح لنا:

أنّ تقديم الإسم الظاهر على الخبر الفعلى يفيد الاختصاص وجوبا عند الجرجانى بشرط تقدّم النفى على المسند إليه نحو: «ما زيد قال هذا» و خالفه السكاكى، فتقديم الإسم الظاهر على الخبر الفعلى يفيد عنده التقوّى ليس غير.

أنّ الاسم الظاهر الواقع قبل النفى نحو: «زيد ما قال هذا» فهو محتمل عند الجرجانى، متعيّن للتقوّى عند السكاكى.

أنّه إذا كان المسند إليه نكرة واقعة قبل النفى نحو: «رجل ما قال هذا» فهو متعيّن للتخصيص عند السكاكى، محتمل عند الجرجانى.

أنّه إذا كان المسند إليه معرفة ظاهرة واقعة فى الإثبات نحو: «زيد قال هذا» فهو متعيّن للتقوّى عند السكاكى، محتمل عند الجرجانى.

أنّ النكرة الواقعة فى الإثبات نحو: «رجل قال هذا» فهو متعيّن للتخصيص عند السكاكى و جائز عند الجرجانى.

أنّ المضمر الذى ولى حرف النفى نحو: «ما أنا قلت هذا» فهو متعين للتخصيص عند الجرجانى، محتمل للتخصيص و التقوّى عند السكاكى.

أنّه اتّفق الجميع على أنّه إذا كان المسند إليه ضميرا سابقا لحرف النفى نحو: «أنا ما قلت هذا» فهو محتمل للتخصيص و التقوى.

أنّهم اتّفقوا فی حالة کون المسندإلیه نکرة و لیت حرف النفی فیفید الاختصاص عند الجمیع نحو: «ما رجل قال هذا» فأفادت الاختصاص عند الجرجانی لتقدّم النفی و عند السکاکی لتنکیر المسند إلیه.

أنّه إذا کان المسند إلیه مثبتا مضمرا و المسند غیر منفی نحو: «أنا قلت هذا» فیحتمل التقوّی و التخصیص عند الجمیع (نفس المصدر، ص۲۳۹).

۲-۱-۱-٤-۲-۵. التقدیم علی الخبر المشتق

اختلف علماء البلاغة فی إفادة التقدیم علی الخبر المشتق القصر، فمنهم من ذهب إلی أنّ المشتقّات کلّها مشترکة فی سبب إفادة التخصیص، لأنّ الخبر إذا کان و صفا صدق علیه أنّه فعلی لأنّه یعمل عمل الفعل.

و ممن ذهب إلی هذا الرأی الزمخشری (الزمخشری، ۱٤۰۷ هـ ج۲، ص٤۲۳). و أیّده السکاکی (مفتاح العلوم، ۱٤۰۷ هـ ج۱، ص۲۳۲) و کذلک السبکی (السبکی، ۱٤۲۳ هـ ج۱، ص۲٤٤). و کذلک تبع البیضاوی الزمخشری فیما ذهب إلیه (البیضاوی، ۱٤۱۸ هـ ج۳، ص۱٤٦). و ممن ذهب إلی رأی الزمخشری أبوحیان (أبوحیان، ۱٤۲۰ هـ ج۱، ص٦۰۲) و الألوسی (الألوسی، ۱٤۱۵ هـ ج۱، ص۳۹۵).

۲-۱-٤-۲-۵. تقدیم المسند

هو کتقدیم الخبر علی المبتدأ و شرط إفادته القصر أن لا یکون المبتدأ نکرة و قدّم علیه الخبر. و یقدّم المسند لقصر المسند إلیه علیه و هذا هو المشهور عند علماء البیان. و قد ذکر العلوی فی تقدیم خبر المبتدأ علیه أنّک إذا أخّرت الخبر فلیس فیه إلّا الإخبار بأنّ زیدا قائم لا غیر، من غیر تعرّض لمعنی من المعانی البلیغة بخلاف ما إذا قدّمته و قلت: «قائم زید»، فإنّک تفید بتقدیمه أنّه مختصّ بهذه الصفة من بین سائر صفاته من الأکل و الضحک و غیرهما أو تفید وجها آخر و هو أنّه یکون کلاما مع من یعرف زیدا

و ینکر قیامه فتقول: «قائم زید» ردّا لإنکار من ینکره. ولو أخّر الخبر لم یعط شیئا من هذه الفوائد (العلوی، ۱٤۲۳ هـ ج۲، ص ۳۸).

۲-٤-۲-۵. التقدیم فی المتعلقات

۱-۲-٤-۲-۵. تقدیم المتعلقات علی العامل

و ذلک کتقدیم المفعولبه و المفعولمعه و الجار و المجرور و الظرف و الحال. یشترط فی کون التقدیم مفیدا للاختصاص أن لا یکون المعمول مقدّما وضعا فإنّ ذلک لایسمّی تقدیما حقیقة و ذلک کأسماء الاستفهام. و أن لایکون التقدیم لمصلحة الترکیب نحو: «وأمّا ثمودَ فهدیناهم» (فصّلت: ۱۷).

أمّا إذا کان التقدیم من باب الاشتغال مثل: «زیدا عرفته» فإن قُدّر المفسّر المحذوف قبل المنصوب أی: «عرفت زیدا عرفته»، فهو من باب التوکید، و إن قدّر بعده أی: «زیدا عرفت عرفته»، أفاد التخصیص و یبدو أنّ التقدیم فی باب الاشتغال لا یفید إلّا التوکید، لأنّه یجب تقدیر الفعل قبل الاسم الظاهر لیوافق مفسرّه فی تقدّمه علی الضمیر.

و ذکر جمهور البیانیین أنّ التقدیم لازم للتخصیص غالبا، فقولهم غالبا إشارة إلی عدم لزومه دائما لصحّة أن یکون التقدیم لأغراض أخری کالاهتمام و التبرّک و الاستلذاذ.

و رأی ابن الأثیر هو أنّ التقدیم ینقسم إلی قسمین:

- أحدهما یکون التقدیم فیه هو الأبلغ
- و ثانیهما یکون التأخیر فیه هو الأبلغ

فأمّا القسم الذی یکون التقدیم فیه هو الأبلغ فکتقدیم المفعول علی الفعل و تقدیم الخبر علی المبتدأ و تقدیم الظرف أو الحال أو الاستثناء علی العامل. و هکذا یجری الحکم فی تقدیم الظرف کقولنا: «إنّ إلیّ مصیر هذا الأمر» ثم قال: «وقال علماء البیان و منهم الزمخشری أنّ تقدیم هذه الصورة المذکورة إنّما هو للاختصاص و لیس کذلک،

و الذی عندی فیه أنّه یستعمل علی وجهین: أحدهما الاختصاص و الآخر مراعاة نظم الکلام و ذاک أن یکون نظمه لا یحسن إلّا بالتقدیم و إذا أخّر المقدّم ذهب ذلک الحسن و هذا الوجه أبلغ و أوکد من الاختصاص» (ابن الأثیر، ۱٤۲۰ هـ ج۲، ص۱۷۳). و رأی العلوی هو أنّ التقدیم قد یفید الاختصاص و قد یفید مراعاة النظم و قد یفیدهما معا (العلوی، ۱٤۲۳ هـ ج۲، ص۳۸).

و یبدو أنّه لا مانع من إفادة التقدیم الاختصاص مع إفادة مراعاة النظم، لأنّه لا تزاحم بین المقتضیات و رأی السبکی أنّ القول برفض التقدیم فی المعمولات للاختصاص، مبنی علی أنّ الاختصاص هو الحصر و عنده أنّ الاختصاص غیر الحصر (السبکی، ۱٤۲۳ هـ ج۱، ص۳۸٤) و سبق أن ذکرنا رأیه فی الفصل الأوّل.

۲-۲-٤-۲-۵. تقدیم بعض المعمولات علی بعض

هو کتقدیم الفاعل علی المفعول نحو: «ضرب زید عمرا» و تقدیم المفعول الأول علی الثانی نحو: «أعطیت زیدا درهما» و کتقدیم المبتدأ المعرّف و الفاعل علی المفعول و الحال و التمییز و کتقدیم المفعول الذی وصل إلیه الفعل بلاواسطة علی المتعدی بالحرف الثانی، فالتقدیم هنا إمّا لأنّ ذلک التقدیم هو الأصل و لا مقتضی للعدول عنه أو لأنّ ذکره أهمّ و إمّا لرعایة الفاصلة (السبکی، ۱٤۲۳ هـ ج۱، ص۳۸۹). ذهب جمهور البلاغیین إلی عدم إفادته الاختصاص. ذهب ابن الأثیر (ابن الأثیر، ۱٤۲۰ هـ ج۲، ص ۱۷۳) و تبعه العلوی (العلوی، ۱٤۲۳ هـ ج۲، ص۳۹) إلی خلاف مذهب الجمهور، فرأی أنّ تقدیم الظرف فی الکلام المثبت یفید الاختصاص نحو: «إنّ إلیّ مصیر هذا الأمر»، فإنّ تقدیم الظرف دلّ علی أنّ مصیر الأمر لیس إلّا إلیک، و ذلک بخلاف قولک: «إنّ مصیر هذا الأمر إلیّ» إذ یحتمل إیقاع الکلام بعد الظرف علی غیرک فیقال إلی زید أو عمرو أو غیرهما.

و علّق السبکی علی رأی ابن الأثیر فی إفادة تقدیم بعض المعمولات علی بعض الاختصاص، فبعد أن ذکر أغراض التقدیم فیها قال:

«و بقی من أسباب تقدیم بعض المعمولات علی بعض، إفادة الاختصاص کما تقدّم عن ابن الأثیر فی نحو: «إنّ إلینا إیابهم» (الغاشیة، ۲۵) و «جاء راکبا زید» لکنّه مخالف لکلام الجمهور والله تعالی أعلم» (السبکی، ۱۴۲۳ هـ ج۱، ص۳۹۲).

۵-۲-۵. تعریف الجزأین

خصّ بعض علماء البلاغة «ال» الجنسیة فی إفادة تعریف القصر. ولکنّ الظاهر أنّ «ال» الجنسیة قد تفید القصر و قد لاتفیده و کذلک «ال» الاستغراقیة و «ال» العهدیة، فقولنا: «خالد الذاهب» تأتی للتعریف بمعهود سابق، فالخطاب فی الجملة لمن عرف أنّ ذهابا قد حصل ولکنّه لا یعلم ممن وقع و ممن صدر، أهو من خالد أم من عمرو؟ فقولنا: «خالد الذاهب» تعیین لصاحب ذلک الذهاب. و التعریف بـ«ال» الجنسیة قد یفید قصر الخبر علی المبتدأ و ذلک من وجوه:

یفید التعریف بـ«ال» الجنسیة قصر الجنس حقیقة لعدم وجود معنی الجنس فی غیر ذلک المقصور علیه نحو: «زید الأمیر» إذا لم یکن هناک أمیر سواه.

یفید القصر مبالغة لا حقیقة. و ذلک کما قال الجرجانی: «أن تقصر جنس المعنی علی الخبر عنه لقصدک المبالغة و ذلک قولک: «زید هو الجواد» و «عمرو هو الشجاع» ترید أنّه الکامل إلّا أنّک تخرج الکلام فی صورة توهم أنّ الجود أو الشجاعة لم توجد إلّا فیه و ذلک لأنّک لم تعتدّ بما کان من غیره لقصوره عن أن یبلغ الکمال» (الجرجانی، ۱٤۱۳ هـ ج۱، ص۱۷۹).

أن نقصر الخبر على المبتدأ لا باعتبار ذاته بل باعتبار القيد، من وصف أو حال أو ظرف نحو: «هو الرجل الشجاع» فانحصرت الرجولة الموصوفة بالشجاعة فيه لا توجد فی غيره، بخلاف مطلق الرجولة. و كقول الأعشى(أعشى، [بی تا]، ص۲۲٦):

هو الواهب المائة المصطفاةَ كالنّخل طافَ بها المجترمْ

فدخول «ال» على المسند قد يفيد القصر كما سبق وربما لا يفيد القصر، كقول الخنساء (الخنساء، ١٤٢٥ هـ ص۹۹):

إذا قبح البكاءُ على قتيل رأيت بكائک الحسن الجميلا

لم تُرِد أنّ ما سوى البكاء عليه فليس بحسن و لا جميل، و لم تقيّد الحَسَن بشیء فيتصوّر أن يُقصر على البكاء كما قصر الأعشى هبة المائة على الممدوح، ولكنّها أرادت أن تقرّه فی جنس ما حُسنُه الحُسنُ الظاهر الذی لا ينكره أحد و لا يشكّ فيه شاک (الجرجانی، ١٤١٣ هـ ج۱، ص۱۸۱).

و ذكر بعض البيانيين أنّه إذا عرّف كلا الجزأين بـ«ال» كقولنا: «الذاهب هو الكريم»، احتمل أن يكون المبتدأ مقصورا على الخبر و أن يكون الخبر مقصورا على المبتدأ ولكنّ الأظهر قصر المبتدأ على الخبر لأنّ القصر مبنی على قصد الاستغراق و شمول جميع الأفراد و ذلک أنسب بالمبتدأ، لأنّ القصد فيه إلى الذات و فی الخبر إلى الصفة. و قيل يقصر الأعمّ على الأخصّ سواء قدّم الأعمّ و جعل مبتدأ أم أخّر و جعل خبرا نحو: «العلماء الناس» أو «الناس العلماء»، و إن كان بينهما عموم وخصوص من وجه نلجأ إلى القرائن كقولنا: «العلماء الخاشعون» إذ يقصد قصر العلماء على الخاشعين تارة و يقصد قصر الخشوع على العلماء تارة أخرى، فإن لم توجد قرينة فالأظهر قصر المبتدأ على الخبر (الدسوقی، ١٤٢٨ هـ ج۲، ص۱۳۰).

٦-٢-٥. توسط ضمير الفصل

لضمير الفصل ثلاث فوائد. تتعلق فائدتان بعلم النحو، إحداهما لفظية و هى الإشارة إلى أنّ ما بعده خبر لا تابع و لهذا سمّى فصلا لأنّه فصل بين الخبر و التابع. و الثانية معنوية و هى التوكيد و لذا لا يجامع التوكيد، فلا يقال: «خالد نفسه هو الكريم». الفائدة الثالثة و هى من اختصاص البيانيين و هى إفادته الاختصاص و الحصر. و قد ذكرها الزمخشرى عند تفسيره لآية: «أولئک هم المفلحون» (البقرة، ٥) فقال: «و هم فصل و فائدته الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة و التوكيد و إيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره» (الزمخشرى، ١٤٠٧ هـ ج١، ص٤٦).

٦. الخاتمة

بعد أن انتهينا من هذا البحث المتواضع سنلخّص أهمّ النتائج:

إنّ حظّ مبحث القصر من الدراسات الحديثة ضئيل جدا و أنّ ما قام به المحدثون ينحصر فى ثلاثة أشياء:

- إفراد بعض العلوم البلاغية بالتأليف
- نقل فصل من الفصول أو الأبواب من علم إلى علم آخر
- الإكثار من الشواهد

لقد ادّعى بعضهم وجود فرق بين القصر و الاختصاص منهم السبكى و السيوطى. و هذا ما دعانا إلى تتبع المعنى اللغوى لهذه الألفاظ فى كثير من المعاجم مع ملاحظة تطوّر كل لفظ. فظهر لنا:

أنّ الألفاظ الثلاثة بمعنى لغوى واحد.

و أنّ هناک علاقة وثيقة بين المعنى اللغوى و المعنى الاصطلاحى للقصر مما ترتّب عليه القول بأنّ لها معنى اصطلاحيا واحدا.

و أنّ الفرق بينها فی التعدية فقط فقولنا: «تخصيص شیء بشیء» يكون المقصور عليه هو الشیء الأوّل و الشیء الثانی هو المقصور، أمّا قولنا قصرت كذا على كذا فيكون المقصور هو الشیء الأول والمقصور عليه هو الشیء الثانی.

اعترض بعض المحدثين على قول العلماء فی تعريف القصر «بطريق مخصوص» و وضع له تعريفا يدخل فيه كل ما يؤدّی معنی القصر ويظهر أنّ فی تعريفهم توسّعا و تعميما و فتحا لمجال الفوضی فی علوم اللغة و أنّ اقتصار العلماء على الطرق الاصطلاحية المذكورة لما يترتّب عليها من لطائف و أحكام، هو الأمثل.

إنّ موضوع القصر له جذور ضاربة فی القدم ترجع إلى القرن الثانی الهجری حيث ظهر بمعناه عند سيبويه ولكنّه لم يظهر كمصطلح بلاغی إلّا فی القرن الخامس الهجری عند الجرجانی.

إنّ قول العلماء فی قصر الموصوف على الصفة من القصر الحقيقی التحقيقی بنی على النظر إلى نفی جميع الصفات على الإطلاق بل إلى جميع الصفات المقابلة للصفة المنفية بشرط أن لا تكون معيّنة.

إنّ حصول القصر الحقيقی لا يمنع كون القصر الإضافی مقصودا.

إنّ لطرق القصر عامة غرضين هما التثبيت و المبالغة و يأتيان لدواع أخرى.

المصادر:

۱. **القرآن الکریم**

۲. ابن الأثیر، نصر الله بن محمد (۱٤۲۰ ه). **المثل السائر فی أدب الکاتب و الشاعر**، تحقیق محی‌الدین عبدالحمید. بیروت: المکتبة العصریة للطباعة و النشر.

۳. ابن درید، محمد بن حسن (۱۹۸۸ م). **جمهرة اللغة** (الطبعة الأولی). بیروت: دارالعلم للملایین.

٤. ابن سیدة، علی بن إسماعیل (۱٤۲۱ ه). **المحکم والمحیط الأعظم**، تحقیق عبدالحمید هنداوی (الطبعة الأولی). بیروت: دارالکتب العلمیة.

۵. ابن عبّاد، إسماعیل (۱٤۱٤ ه). **المحیط فی اللغة**، تحقیق محمدحسن آل‌یاسین (الطبعة الأولی). بیروت: عالم الکتب.

٦. ابن غالب، همّام (۱٤۰۷ ه). **دیوان الفرزدق**، تحقیق علی فاعور(الطبعة الأولی). بیروت: دارالکتب العلمیة.

۷. ابن فارس، أحمد (۱٤۰٤ ه). **معجم مقاییس اللغة**، تحقیق محمد هارون (الطبعة الأولی). قم: مکتب الإعلام الإسلامی.

۸. ابن مالک، محمد بن عبد الله (بی‌تا). **شرح الکافیة الشافیة**، تحقیق أحمد هریدی (الطبعة الأولی). مکة المکرمة: جامعة أم‌القری.

۹. ابن منظور، محمد بن مکرم (۱٤۱٤ ه). **لسان العرب** (الطبعة الثالثة). بیروت: دار صادر.

۱۰. ابن هشام، عبد الله بن یوسف (۱۹۸۵ م). **مغنی اللبیب**، تحقیق مازن مبارک (الطبعة السادسة). دمشق: دارالفکر.

۱۱. ابن یعقوب، أحمد بن محمد (۱٤۲٤ ه). **مواهب الفتاح فی شرح تلخیص المفتاح** (الطبعة الأولی). بیروت: دارالکتب العلمیة.

۱۲. أعشی، میمون بن قیس (بی تا). **دیوان الأعشی**. بیروت: دارالقلم.

۱۳. الألوسی، محمود بن عبدالله (۱٤۱٥ ھ). **روح المعانی فی تفسیر القرآن العظیم و السبع المثانی**، تحقیق علی عبدالباری عطیة (الطبعة الأولی). بیروت: دار الکتب العلمیة.

۱٤. الأندلسی، محمد بن یوسف (۱٤۲۰ ھ). **البحر المحیط فی التفسیر**، تحقیق صدقی محمد جمیل. بیروت: دارالفکر.

۱٥. البیضاوی، **عبدالله بن عمر** (۱٤۱۸ ھ). **أنوار التنزیل وأسرار التأویل**، تحقیق عبدالرحمن المرعشلی (الطبعة الأولی). بیروت: دار إحیاء التراث العربی.

۱٦. التفتازانی، مسعود بن عمر (۱٤۱۸ ھ). **مختصر المعانی** (الطبعة الثالثة). قم: دارالفکر.

۱۷. الجرجانی، عبد القاهر بن عبد الرحمن (۱٤۱۳ ھ). **دلائل الإعجاز فی علم المعانی** (الطبعة الثالثة). القاهرة: مکتبة المدنی.

۱۸. الجوهری، إسماعیل بن حمّاد (۱۳۷٦ ھ). **الصحاح**، تحقیق أحمد عبدالغفور (الطبعة الأولی). بیروت: دارالعلم للملایین.

۱۹. الخطیب القزوینی، محمد بن عبد الرحمن (۲۰۱۰ م). **الإیضاح فی علوم البلاغة**، تحقیق شمس‌الدین إبراهیم(الطبعة الثانیة). بیروت: دارالکتب العلمیة.

۲۰. الخنساء، تماضر بنت عمرو (۱٤۲٥ ھ). **دیوان الخنساء** (الطبعة الثانیة). بیروت: دارالمعرفة.

۲۱. الدسوقی، محمد (۱٤۲۸ ھ). **حاشیة الدسوقی علی مختصر المعانی** (الطبعة الأولی). بیروت: المکتبة العصریة.

۲۲. الرازی، أحمد بن فارس (۱٤۱۸ ھ). **الصاحبی فی فقه اللغة العربیة ومسائلها وسنن العرب فی کلامها**، تحقیق أحمد حسن بسج (الطبعة الأولی). بیروت: دارالکتب العلمیة.

۲۳. الزبیدی، محمد بن محمد (۱٤۱٤ ه). **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقیق علی شیری (الطبعة الأولی). بیروت: دارالفکر.

۲٤. الزمخشری، محمود بن عمرو (۱٤۰۷ ه). **الکشّاف عن حقائق غوامض التنزیل** (الطبعة الثالثة). بیروت: دارالکتاب العربی.

۲۵. الزمخشری، محمود بن عمرو (۱٤۱۹ ه). **أساس البلاغة**، تحقیق محمد باسل (الطبعة الأولی). بیروت: دارالکتب العلمیة.

۲٦. السبکی، أحمد بن علی (۱٤۲۳ ه). **عروس الأفراح فی شرح تلخیص المفتاح** (الطبعة الأولی). بیروت: المکتبة العصریة.

۲۷. السکاکی، یوسف بن أبی‌بکر (۱٤۰۷ ه). **مفتاح العلوم** (الطبعة الثانیة). بیروت: دارالکتب العلمیة.

۲۸. سیبویه، عمرو بن عثمان (۱٤۰۸ ه). **الکتاب**، تحقیق محمد هارون (الطبعة الثالثة). القاهرة: مکتبة الخانجی.

۲۹. السیوطی، عبد الرحمن بن أبی‌بکر (۱۳۹٤ ه). **الإتقان فی علوم القرآن**، تحقیق محمد أبوالفضل إبراهیم. القاهرة: الهیئة المصریة العامة للکتاب.

۳۰. العلویّ، یحیی بن حمزة (۱٤۲۳ ه). **الطراز لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز** (الطبعة الأولی). بیروت: المکتبة العنصریة.

۳۱. فیروز آبادی، محمد بن یعقوب (۱٤۱۵ ه). **القاموس المحیط** (الطبعة الأولی). بیروت: دارالکتب العلمیة.

۳۲. المبرّد، محمد بن یزید (۱٤۱۷ ه). **الکامل فی اللغة والأدب**، تحقیق محمد أبوالفضل إبراهیم (الطبعة الثالثة). القاهرة: دارالفکر العربی.

۳۳. المدرس الأفغانی، محمد علی (۱۳٦۲ ش). **المدرس الأفضل فیما یرمز ویشار إلیه فی المطول** (الطبعة الأولی). قم: دارالکتاب.

۳٤. المرزوقی، أحمد بن محمد (١٤٢٤ ﻫ). **شرح دیوان الحماسة**، تحقیق غرید الشیخ (الطبعة الأولی). بیروت: دارالکتب العلمیة.

۳۵. الواحدی، علی بن أحمد (بی‌تا). **شرح دیوان المتنبی**.

۳٦. العماری، علی (۲۰۱۵ م). **علوم البلاغة فی الجامعة**، مجلة الرسالة، شماره ٦٩٧.
https://ar.wikisource.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF_697/%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9